سمعا وبصرا

«ويب لوغ» للعراقي سلام: يتهادى في إيران ويكاد يهدد

كيف كان يمكن معرفة ما يجري في العراق خلال الأشهر الأخيرة لنظام صدام حسين وطوال الحرب التي أطاحته؟

الإعلام البعثي، بصحفه المأجورة وخطب ناطقه الرسمي الصحاف، لم يكن ليعطي سوى صورة زائفة عن طبيعة النظام. أما الإعلام العربي المتعاطف مع عراق صدام بصحفه ومحطاته الفضائية فلم يكن أكثر مصداقية. والمفاجأة السيئة قدمها لنا الاعلام الغربي: الأميركي والبريطاني الذي انحاز كلياً الى معسكر الحرب وفضل، للمرة الأولى بهذا الشكل الجلف، الخيار الايديولوجي على تتبع الوقائع الميدانية.

في هذا الجو القاتم، شكل «ويب لوغ» سلام البغدادي، ببساطته وضعف امكاناته، احد مصادر الاعلام المستقلة والرئيسية لمعرفة ما كان يجري في العراق. والويب لوغ نوع جديد من الاعلام على شبكة انترنت. مزيج من الاخبار الشخصية والعمل الصحافي، لاقى في الأشهر الأخيرة رواجاً عالمياً بسبب سهولة بنائه على الشبكة واستخدامه، وبسبب حاجة المتتبع للأخبار الى نهكة جديدة نابعة من فرد يعيش على أرض الواقع حيث تجري الأحداث، وليس من مؤسسة لها مصالحها الشخصية وأغراضها قد تخضع لرقابة حكومة ما أو لرقابة ذاتية...

في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، قام سلام، وهو شاب عراقي متخرج في الهندسة المعمارية يقطن في ضواحي بغداد، بانشاء ويب لوغ اسماه «أين رائد؟» تيمناً بصديق فلسطيني له يدعى رائد. والغاية كانت في البدء تبادل الأخبار الطريفة بينه وبين مجموعة من أصدقائه. بيد ان غليان الأزمة التي سبقت الحرب حملت سلام على تحويل مضمون «أين رائد» الى وسيلة اعلام تتناول الحياة اليومية في بغداد، من تفاقم أزمة العلاء، الى النقاشات السياسية المحتدمة، أو التطرق الى أفعال الميليشيات البعثية.

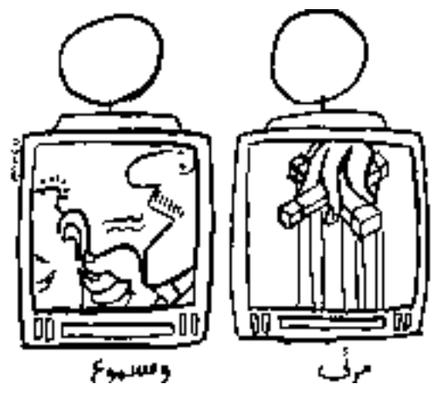

ويب لوغ سلام الذي آثار غيظ نظام يتساقط، كما حمل الإعلام الدولي من بي بي سي الى صوت اميركا على تخصيص برامج عنه، ما يزال يبث من بغداد وعنوانه hHp:11dear_raed.blogspot.com

وإذا كان العراق شهد في فترته الأخيرة ظهور ويب لوغ واحد ذاع صيته في العالم، فإن ايران ولأسباب متشابهة في التضييق على الاعلام، تشهد الظاهرة نفسها ولكن بالعشرات من هذه المواقع الشخصية على الشبكة. وهناك اليوم مأزق فعلي في الاعلام الايراني: فالمحافظون في السنوات الأخيرة نجحوا في اغلاق حوالى مئة صحيفة ووسيلة اعلام، والزج بعدد من الصحافيين في السجن. أما الإعلام الإيراني في دول الشتات، فإنه اذا ما استثنينا صحيفتي «كيهان» و«نمروز» الصادرتين في لندن والموزعتين بشكل منتظم في دول العالم، خصوصاً في منطقة كاليفورنيا الاميركية حيث تعيش جالية ايرانية كبيرة، فإن معظم وسائل الاعلام الايرانية هي مراكز ويب يديرها من المانيا أو بلجيكا يساريون ايرانيون سابقون لم يعد خطابهم السياسي على صلة بمشاعر وأفكار الجمهور الايراني. فالكلام الاصلاحي الذي لا يريد تغيير النظام أو «توسيخ يديه» في التعامل مع الشيطان الاميركي بل اصلاحه من الداخل عبر التبشير والوعظ، فقد سامعيه اليوم في ايران. فهناك غدا لفظ النظام بأصلاحييه ومحافظيه من ثوابت الشارع الايراني. اضف الى ذلك طريقة ايرانية في الكتابة الصحافية منفرة في كلامها التبشيري المعسول الذي دمج شيئاً من الماركسية عن الشعب والعمال والمظلومين بمستنقع من المفردات والجمل التي نجدها في أدبيات الكنائس البروتستانتية.

ماذا بقي اذاً؟ محطات كاليفورنيا الايرانية التي تعتبر ان جمهورها في ايران، بحسب عدد الصحون اللاقطة المتوافرة، يصل اليوم الى ثلاثين مليون شخص، ومراكز الويب الفردية: الويب لوغ، بعدما غدا عدد مستخدمي الانترنت يزيد على مليون مستخدم في ايران، واضحت مقاهي الانترنت أمرا شرعيا في أحياء طهران.

والطريف انهفي الحالتين، يأخذ الصراع مع الحكومة صورة صراع بين رقابة ظلامية وتقنية حديثة... فخطب المسؤولين الايرانيين ضد ابناء «السافاك» (البوليس السري زمن الشاه) الذين يديرون «محطات الشر» من اميركا، والكلام عن تمويل سي اي اي لهذه المحطات، لا يظهر سوى عجز المحافظين الايرانيين عن منع الصحون اللاقطة التي تسمح للايرانيين بالفرار من واقعهم الممل ومشاهدة ست محطات ايرانية من اميركا ومحطات عالمية اخرى. وللمحطات الايرانية في الخارج علاقة مباشرة بالجمهور الايراني، وذلك على رغم الاختلاف الوقتي (اثنتي عشر ساعة) وعدم وجود مراسلين في ايران. اثنا عشر خطا تليفونيا وجهاز فاكس تسمح بتلقي مئات الرسائل في الساعة الواحدة، ما جعل من هذه المحطات ذات الامكانات المادية الضئيلة، أداة تعبير أولى عن مشاغل الشعب الايراني وهمومه. كذلك فإن حوالى تسعين ويب لوغ سياسياً تعطي اليوم صورة عن الشارع الايراني. شعبيتها ليست بسبب جودة اخبارها: فمعظم اصحاب هذه المراكز ليسوا بصحافيين محترفين، بل لأن الويب لوغ غدا في ايران رمزاً للتعبير الفردي والتسامح، وهي رموز لإيران أخرى.

مارك صايغ

أزمة حزب الوفد المصري، أو بالأحرى: مأزق الليبرالية العربية في عمومها

صعب أن يكون المرء ليبرالياً في العالم العربي. هذا ما طرحه حازم صاغية وصالح بشير في آخر أطروحاتهما الفكرية المشتركة. ولا يختلف كثيرون معهما في ذلك. لكن الأصعب هو أن يحافظ الليبرالي العربي على ليبراليته في أجواء سياسية وثقافية واجتماعية معاكسة وثقيلة.

وقد تكون هذه قاعدة عامة لا تقتصر على العالم العربي بموروثاته المتراكمه. فلم يعرف الإنسان بداية انتصار للقيمة العليا في الليبرالية، وهي الحرية، إلا بعد مرور نحو عشرة آلاف عام على انقسام البشر الى حاكمين ومحكومين. ولذلك ما يزال سهلا التضحية بالحرية إذا تعارضت مع متطلبات قد يعتبرها الإنسان أهم، مثل الأمن وحماية الذات ماديا أو معنويا.

غير أن محنة الحرية في العالم العربي أكبر منها في أي منطقة أخرى في عالمنا الراهن، ربما باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء. وهي محنة لا تقل مع مرور الوقت، بل تبدو أحياناً كما لو أنها في ازدياد. وهذا هو أحد أهم مصادر أزمة الليبرالية العربية التي تمثل حالة حزب الوفد المصري نموذجا لها. ففي ظل محنة الحرية، يصعب بناء، أو إعادة بناء، حزب ليبرالي. ومع ازدياد هذه المحنة، يصعب الحفاظ على ما جرى بناؤه، خصوصا إذا كان البناء ضعيف المناعة من داخله.

كان الوفد، الذي نشأ أصلا في ١٩١٨ ثاني حزب ليبرالي، أو قل شبه ليبرالي، في العالم العربي بعد حزب الأمة الذي تأسس في ١٩٠٧ في مصر أيضا وكان أكثر ليبرالية منه. فقد حوى الوفد مكونا شعبويا Popu-list لأن نشأته ارتبطت بثورة ١٩١٩ إحدى أهم الثورات الوطنية في القرن العشرين. لكن قيادته النموذجية في ليبراليتها (سعد زغلول ثم مصطفى النحاس) نجحت في خلق ليبرالية شعبية ندر مثلها في العالم، وليس فقط في حركات التحرر الوطني.

وكانت شعبية الوفد العامل الأول وراء قرار قيادة ثورة ١٩٥٢ بإلغاء الأحزاب السياسية وإقامة تنظيم سياسي وحيد. وعلى مدى نحو عقدين من الزمن، خلق نظام الثورة أوضاعا وأجواء جديدة توارت في ظلها الليبرالية التي صار إحياؤها أمرا صعبا. ولم يكن أحد يتصور أن تقوم لحزب الوفد قائمة في ظل الأوضاع الجديدة عندما شرع فؤاد سراج الدين في إعادة بنائه.

كان سراج الدين سكرتير عام الوفد عند حله في ١٩٥٣ . وأحيل على محكمة الثورة التي حكمته بالسجن لمدة خمسة عشر عاما، ضمن حملة على رموز هذا الحزب وغيره من أحزاب «العهد البائد» وفق لغة الثورة. ومع ذلك نجح في إعادة بناء الوفد وتسجيله رسميا في شباط (فبراير) ١٩٧٨ ليصبح رابع حزب سياسي في مصر عقب الانتقال الى تعدد الأحزاب في منتصف سبعينات القرن الماضي. لكن سراج الدين لم يعط أولوية للاتجاه السياسي – الفكري للحزب، ولم يهتم بتأسيسه على قاعدة ليبرالية واضحة ومتكاملة. أعطى الأسبقية لكمّ العضوية على حساب نوعها. ولم يبال باعتراضات الذين حذروا من الافتقار الى الهوية والرسالة. وساعده في ذلك أن المسألة الديموقراطية كانت في صدارة جدول أعمال المجتمع السياسي، فاكتفى من الليبرالية بالموقف الديموقراطي المبدئي والمستقيم. لكن ليس كل ديموقراطي ليبرالياً بطبيعة الحال. وربما أدرك سراج الدين، أيضا، صعوبة أن يكون المرء ليبراليا بعد حقبة تراجعت فيها قيم الحرية والفردية والتسامح، وسادتها شعارات شعبوية تمجد وطنا هلاميا مفصولا عن مواطنيه.

نجح سراج الدين في إعادة بناء الحزب، لكنه كان نجاحا موقتا ليس فقط بسبب التكوين الحزبي غير المنسجم، ولكن أيضا نتيجة تعجل الصدام مع سلطة الدولة. وهذا هو الخطأ الذي وقعت فيه أحزاب المعارضة المصرية كلها. ولكن كان الوفد هو المؤهل من بينها لتجنبه لو أنه أعطى أولوية لرسالته الليبرالية على المستويين الثقافي والاجتماعي لفترة من الوقت.

فالعمل على هذين المستويين هو الذي يمهد لليبرالية أرضا فقدتها ويقيم الحزب الليبرالي على قاعدة صلبة. كما أن هذا العمل يتيح لليبراليين مجالا للحركة في ظروف الركود السياسي، مثلما يعتمد الإسلاميون على العمل الدعوي حين يتعذر عليهم النشاط السياسي المباشر.

ولذلك أدى خفض أهمية المكوّن الليبرالي في بناء حزب الوفد الى تكالب المشكلات عليه مما أدخله في مأزق ظهر بوضوح في مقاطعته الانتخابات النيابية عام ١٩٩٠ ثم أدائه الضعيف في انتخابات ١٩٩٥. وبرحيل فؤاد سراج الدين في العام ٢٠٠٠، دخل الحزب في أزمة أكثر حدة. فقد ظهر الأثر الفادح لمحدودية المكون الليبرالي في بنائه أكثر من أي وقت مضى. فرئيسه التالي، الدكتور نعمان جمعة، أقل ميلا الى الليبرالية مقارنة بالراحل سراج الدين، سواء في اتجاهه السياسي أو في ادارته للحزب بأساليب لاديموقراطية اعتمادا على قرارات لا تخضع لحوار في داخل الحزب. كما يرفض فتح مثل هذا الحوار في منابر عامة اعتقادا بأن ذلك يكشف أمور الحزب أمام الرأي العام. وهذا موقف يتعارض مع قواعد العمل الحزبي المعلن، إذ تحرص الأحزاب الحية المؤثرة على إشراك الرأي العام في كل ما يتعلق بها وبما في ذلك الخلافات داخلها. ويحدث ذلك في مرحلة تشتد فيها حاجة المجتمع المصري، والأمة العربية عموما، الى رؤية ليبرالية تقدم بديلا قويا عن الاتجاهات الشعبوية التي تغذيها الغطرسة والهيمنة الأميركية والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

فالإحساس المتزايد بالعجز والإحباط يخلق ردود فعل غاضبة صاخبة، لكنها لا تنتج إلا خطبا عصماء أو ميلا الى الانتحار الجماعي. ويؤدي ذلك الى إضعاف وتهميش الدعوة الى التعقل والتفكر والعمل من أجل بناء قاعدة معرفية وتكنولوجية وبالتالي اقتصادية تؤسس لقوة عربية مؤثرة يحسب لها الآخر حسابا. فالصبر نافذ والدعوة الى أن القوة تبنى عبر العمل الجاد لفترة طويلة لا تلقى آذانا ليس لأنها مرفوضة ابتداء، ولكن لأن الأصوات المعبرة عنها محدودة مقارنة بحجم المؤمنين بها ممن يصمت معظمهم إما لأنهم لا يجدون منابر للتعبير أو لأنهم يخافون اتهامات تتراوح بين التخاذل والخيانة، خصوصا في أوقات الأزمات الكبرى.

فالمشاعر الغاضبة على السياسة الأميركية أو الإسرائيلية لا تحسن استقبال رؤية عقلانية إلا إذا كانت الأجواء مهيأة لحوار حر يظهر من خلاله أن العمل الجاد المنظم لبناء قوة ذاتية هو وحده السبيل الى التأثير في هذه السياسة أو تلك، أو الى توفير مقومات مواجهتها، ولكن على الأرض لا في فضاء المحطات التلفزيونية.

غير أن هذه الأجواء لم تتوفر لأن حزب الوفد الذي كان مفترضا أن يسعى اليها لم يكن ليبراليا بالمقدار الذي يكفي منذ تأسيسه قبل نحو ربع قرن. فلم يتيسر بناؤه على أساس ليبرالي كامل، ولم يعط أولوية لخلق قاعدة لليبرالية في المجتمع والثقافة. وبرحيل سراج الدين قلّ المكوّن الليبرالي فيه الى أن صار صعبا تمييز خطابه السياسي أو بالأحرى الإعلامي عن حزب أصولي أو قوموي أو يساري، خصوصا في لحظات الأزمات. وكانت لحظة الحرب على العراق كاشفة للغاية، حين ذهبت صحيفته الى مدى أبعد من صحف أصولية وقوموية في الخلط بين رفض العدوان الأميركي وتأييد نظام ارتكب أبشع الجرائم في حق شعبه والأمة العربية والإسلامية كلها. وكان هذا نتاج تراجع مستمر في المكون الليبرالي في حزب الوفد، بلغ ذروته في العامين الأخيرين، الأمر الذي يفترض دق ناقوس الخطر قبل أن يفقد هويته تماما. غير أن هذا الناقوس معطل بسبب غياب النقد الذاتي وانسداد قنوات الحوار. صحيح أن النقد غائب والقنوات مسدودة في مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع بدرجات متفاوتة. لكن وظيفة الحزب الليبرالي تدعيم الاتجاه الى الحوار والنقد في المجتمع. وهذه وظيفة لا يمكنه النهوض بها إلا إذا بدأ بنفسه وقام بها في داخله. وليس في امكانه أن يفعل ذلك إلا إذا شرع بعملية إعادة بناء تعيد الاعتبار إلى الليبرالية في اتجاهاته السياسية والفكرية وفي هيكله التنظيمي وطريقة إدارته.

وحيد عبد المجيد

قد يكون العراق ميدان العولمة البديل، انتساباً إلى فضاء الأمل!

نهلة الشهال

يستحق «اجماع جاكارتا للسلام» أن تنشره الصحف العربية بحرفيته، وذلك لأسباب ثلاثة: أولها أهمية النص بذاته، وثانيها وزن القوى التي شاركت في إقراره وحمله، وثالثها النتائج العملية التي يمكن أن تترتب عليه، والتي تخص بصورة مباشرة العراق وفلسطين.

وليس من أهمية لأي وجه من هذه الوجوه الثلاثة بمفرده، وإنما في اجتماعها معاً. فما يميز هذا الإعلان هو توفره على ما يجعله قابلا للتحول إلى أداة فعلية، وفعالة، في التأثير على الواقع. فهو قد صاغ مقاربة أولية لمسألة علاقة الحرب بالليبرالية لجديدة، ستكون عملية تفحصها، أي تدقيقها وتعميقها، التحدي الفكري والسياسي الأبرز من الآن وصاعداً، من أجل فهم الأحداث التي تعصف بالعالم، وربما أيضاً من أجل بلورة التصورات التي تسمح بالتصدي لاتساع رقعة الحرب والبؤس، بأشكالهما المتنوعة، بحيث يبدوان الطابع العام السائد في العالم اليوم، والمهدد بالتحول إلى حال اعتيادية مألوفة، وبمعنى ما مقبولة.

قُدمت في المؤتمر فرضية تقول إن الحرب ليست حادثاً عارضاً في سياق تعميم العلاقات الليبرالية الجديدة على العالم، بل هي واحدة من أبرز أدوات هذه العملية، أي أنها تنتمي إلى آلياتها الداخلية. يدخل في سياق ذلك شن الحروب العدوانية والاستعمارية، كالحرب على العراق، وكذلك تشجيع حروب داخلية أو اقليمية، عندما تتوافر إمكان إدارتها، أي ابقائها في دوائر سياسية وجغرافية محتواة، بمعنى محددة سلفاً أو يمكن التحكم بسياقاتها. وأن الإدارة البوليسية والقمعية للنتائج الاجتماعية المترتبة على تقدم الليبرالية الجديدة في البلدان الصناعية تنتمي إلى السياق نفسه، حيث يتضح بجلاء متزايد الافتقار إلى أجوبة اقتصادية واجتماعية على الآثار التي تخلفها الخصخصة المتعاظمة لكل النشاطات الانتاجية والاجتماعية، وما يرافقها من انهيار الضمانات الأساسية وأيضاً من اتساع البطالة وتقلص فرص العمل وتحوله إلى عمل متقطع، والعجز عن استيعاب الهجرة والتعامل مع الفوارق الاثنية والدينية، وتحول الأحياء والضواحي الفقيرة إلى نوع من الغيتوات المعزولة والمهملة والتي تخاطب بلغة القمع فحسب.

وعلى رغم ما يتبقى من حاجة إلى بلورة حقيقية لهذه الفرضية، وإلى الاجابة عن أسئلة الحتمية أو البدائل، فقد أقر مؤتمر جاكارتا، والإعلان الصادر عنه، هذه الوجهة في النظر إلى الحرب على العراق واحتلاله، فأدانها بلا لبس، وانحاز إلى الموقف الرافض لاضفاء أي شرعية، من أي نوع كان، على الاحتلال الأميركي للعراق، وحث المجتمع الدولي والحكومات حول العالم على رفض الاعتراف بكل أشكال السلطة أو الحكومة التي تقام بواسطة جو تحت سيطرة قوات الاحتلال، وأعلن دعمه للجهود التي تهدف إلى عقد مؤتمر وطني أو جمعية تأسيسية لإرساء شرعية الدولة العراقية الجديدة، و«هي عملية يجب أن تتمتع بالاستقلالية التامة عن الاحتلال». كما صادق البيان على اقتراحات محددة لإطلاق حملة تدعو إلى محاكمة دولية لجرائم الحرب، يخضع لها المسؤولون عن غزو واحتلال العراق، وكذلك طالب بتعويض الشعب العراقي عن الكوارث التي نجمت عن سنوات الحصار وعن الحرب. وأعلن المشاركون في اجتماع جاكارتا، وهم ممثلو أوسع الشبكات العالمية المناهضة للحرب، ولليبرالية الجديدة، عن التزامهم بتنظيم وفود مدنية متلاحقة إلى العراق، لمساندة مقاومة أبنائه للاحتلال، وعن انشاء «مرصد لمراقبة الاحتلال» سيتخذ الصفة الدائمة. وكان موقف المؤتمر، والإعلان الصادر عنه، من نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الوطنية، من الطبيعة نفسها.

يصلح الإعلان وثيقةً تمثل نوعاً من الأساس أو الإطار الجامع لنظرة حركات مناهضة العولمة الليبرالية ومناهضة الحرب، واللتين تتقاربان باضطراد. فقد أعيد تبني الوثيقة في المؤتمر المضاد لقمة الثمانية الكبار في ايفيان في مطلع حزيران (يونيو) الفائت. وستقدم الوثيقة إلى المؤتمر المناهض لقمة منظمة التجارة العالمية التي ستنعقد في المكسيك في أيلول (سبتمبر) المقبل، والمعنية كثيراً بالاستثمارات العالمية التي تفد إلى العراق تحت عنوان مضلل هو «إعادة الإعمار»، وتفتح الباب أمام عملية نهب واسعة ومنظمة لثرواته وإمكاناته. كذلك ستقدم الوثيقة إلى المنتدى الاجتماعي الأوروبي في باريس في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل وإلى المنتدى العالمي الذي سيعقد هذه المرة في بومباي في الهند وليس في بورتو اليغري كما جرت العادة منذ نشوئه منذ أعوام ثلاثة.

ولا يستهان بالطبع بتلك القوى التي تنضوي في هذه الأطر، فهي تتسع باستمرار، حيث تشهد التحاق حركات ذات طابع ديموقراطي وأخرى ذات طابع ديني، مسيحي وإسلامي على الأخص، بها، بحيث يجري تجاوز نقطة الانطلاق أو البداية التي كانت تتسم بطابع شديد الراديكالية. وهذا الاتساع ليس مرده إلى القناعة الفكرية فحسب، بل هو احدى العلامات على شمول نتائج الحروب والافقار فئات متزايدة كل يوم.

إلا أن الأهمية الحاسمة للإعلان تأتي من مكان آخر: في التقاطع مع تطورات على أرض الواقع، توفر التداخل بين البعد العام، العالمي، والبعد المحلي الملموس. ففي خصوص العراق، وهو الموضوع الأساسي لمؤتمر جاكارتا، يتجاوز الإعلان ما هو مجرد الموقف المبدئي، والذي كان يمكن أن يبقى عموماً ونظرياً، إلى دعم أحداث سياسية بعينها، تجري واقعياً وعلى الأرض، كما يقال.

فهناك دعوة إلى عقد اجتماع عام في العراق، تحوز على تأييد فئات شديدة الاتساع في البلاد وشديدة التنوع في آن. وسيتولى هذا الاجتماع إقرار الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني تأسيسي يكون مصدر الشرعية، وينظم الانتخابات العامة ويشكل الحكومة الانتقالية ويقترح الدستور. وهذه آلية داخلية يشكل انطلاقها احباطاً لوجود الاحتلال وتصدياً لمشاريعه في إقامة ركائز استمرار هيمنته. أي أن هناك بداية تبلور للإرادة الوطنية العراقية وحملها إلى حيز التحقق. ويطابق ذلك ما تبناه «اجماع جاكارتا للسلام»، ويعطيه، في الوقت نفسه، كل معناه بوصفه معبراً عن وجهة قابلة للتحقق، وعن ملمح أساسي من ملامح صراع ممكن.

لذلك، سيلقى الاجتماع الوطني العراقي الأول، الذي سينعقد خلال أسابيع، وكذلك المؤتمر التأسيسي، دعم الشبكات العالمية التي التقت في جاكارتا، والتي تنتمي بدورها إلى أطر متعددة ومتنوعة. وينوي ممثلون عن كل تلك الشبكات حضور الاجتماعات العراقية لتوفير الحماية والغطاء الإعلامي، ولإطلاق عملية مساندة عالمية لهذا الاتجاه العراقي. وستكون هذه المساندة حاسمة في ابطال مفعول الخلل الذي يلحقه بميزان القوى القائم واقع جبروت الاحتلال، ووسائله العسكرية والقمعية والاعتباطية، والأوهام التي يثيرها أو الفساد الذي يتقصد نشره. إلا أن هذه المساندة ستكون حاسمة في إبطال مفعول ما يبدو وكأنه انعدام الآفاق الأخرى، سوى تلك التي تدعو إلى التعامل بواقعية مع الاحتلال، خشية الفوضى أو خشية بعبع عودة صدام حسين ونظامه إلى السلطة.

وسيسجل نجاح تلاقي الحركة العالمية المناهضة للعولمة والحرب، بالإمكانات الداخلية المتولدة عن الخيارات الوطنية، أي هذا النوع من التدخل في الصراع، بداية شيء جديد لن تتوقف آثاره على العراق فحسب، على أهمية ذلك، بل هو يمتلك مدى عاماً، نافذة ضوء طال انتظارها، تخرج القضايا الكبرى، كالعراق وفلسطين، من دائرة ثنائية عقيمة، محكمة الاغلاق، بغيضة وقاتلة، هي الخضوع أو الانتحار، إلى فضاء الأمل.

صورتنا أمام أميركا: هويتنا إذ تزداد تلبّداً

كنا حسبنا أن سقوط الديكتاتور العراقي سوف يخرج العقل العربي من روتينه العريق ويفتح ثغرة، ولو بسيطة، في جداره الاسمنتي الركيك. لكن هذا لم يحصل؛ فهذه المرة أيضاً، مثل كل مرة تهبط علينا صدمة من صدمات تاريخنا الحديث، ارتمينا في المزيد من البلادة والتلبّد. فلم نعد نبحث عن شيء أكثر من البحث عن صورتنا أمام الاقوياء المعتدين. وإلا فالـ«جهاد» وبئس المصير! فإما تحسين الصورة، وإما جنات الموت! كان الاثنين يؤخّران انهيار الجدار الاسمنتي الركيك.

الرسميون من بيننا سلكوا خير السبيلين: الصورة... تحسين الصورة أمام الاقوياء.. أمام اميركا خصوصاً. والدورة الاخيرة لوزراء الإعلام العرب لم تخرج عن هذا السبيل الاخير، بل قد تكون افتتحت «عهده» الجديد.

كانت هذه الدورة من البلادة ما سمح لأحد الوزراء بوصفها «انها كانت هادئة في جو عاصف في المنطقة». كأن «العاصفة» لم تجتحه في عقر داره، ولم تسحب منه «زميله» العراقي. هل سأل أحد عن الصحاف؟ على الاقل في الجلسات المغلقة؟ هل شعر أحدٌ بنسمة من نسمات هذه «العاصفة»؟ فوق رأسه أو على جنباته؟ أم انهم «طنّشوا»، كما «يطنّش» كل «مسؤول تغلّب عليه الدهر، ففقد كرسيّه؟ أتمنى لو فعلوا، ولو في سريرتهم، وإلا لكانت بلادَتهم

فضيحة.

أما الحملة التي نوى الوزراء خوضها، فهي موجّهة الى الرأي العام الغربي أو حكوماته. «الحملة» و«الدعوة» و«التنشيط» و«التوجّه» وكل انواع «الانشطة» الاعلامية الفعالة. لم يرَ الوزراء العرب ان يولوها الى شعوبهم المتخبّطة بالكراهية والتشوّش والاحباط، بل الى شعوب اخرى، وحكومات اخرى، لعلّها تنظر الى حالهم.

إلا أنّ «الصورة» كانت أهم ما «هدّأ» الوزير المتحمّس و«الحملات» المنوي خوضها: «تحسين صورة العرب في الولايات المتحدة»، و«تكليف المركز العربي للرصد بمتابعة اي صورة سلبية للعرب»، ومحاولة الاستفادة من الفضائيات العربية لنقل «الرسالة الإعلامية العربية الى المجتمعات الاجنبية»... تلك هي مهماتهم في المستقبل المنظور.

هذه ليست المرة الاولى، كما قلت، حيث تكون «الصورة» الأداة لـ«مواجهة» العدوان. والأمر لا يقتصر على وزراء او نواب او زعماء من اي قبيل. لكن هذه المرة، تأتي الصورة في «جو عاصف» حقيقي، يُسمع حتى خلف الابواب المغلقة. ومع ذلك يتم التعامل معه بتجاهله؛ وبتجاهل اقوى، يبلغ حد الازدراء، للمجتمعات العربية الغارق أبناؤها في الكراهية والتشوّش والإحباط.

لمَ الصورة تحديداً؟ للتبيان بأننا لسنا ارهابيين، متعصبين، مغفلين عن حقائق العصر... نقدم انفسنا بالحلّة التي فهمنا انهم يريدوننا عليها. فكلما اقتربنا من الشبه الزائف بهم، زاد ارتضاؤهم بوجودنا. هكذا يفكر ربما وزراؤنا، وقد يكونون صائبين؛ خصوصاً اذا بقوا بعد ذلك وزراء. إذ يكونون، ساعتئذ، من الذكاء الى حد يعلّمهم كيف يحمون انفسهم من نسمات «العاصفة» الهادرة وسط أروقتهم. أما اذا لم يصيبوا، فهذا قدرهم. وسيكونون في هذه الحالة قليلي التدبّر لشؤونهم. ولكن في الحالتين، «الصورة» وتحسينها هما أداتهم «الفكرية» لحفظ مقامهم، وهذا شأنهم. لذلك فان هذه الأداة لا تصلح أداة لمعرفة أنفسنا ومعرفة غيرنا، ولا أداة تواصلنا السياسي والثقافي مع اميركا خصوصا. وهاتان حاجتان تصرح بهما المجتمعات العربية.

أولاهما، الحاجة الى معرفة النفس حقيقةً، لا النفخ في طبولها الفارغة. وهي تنطوي على ضرورة التخلّص من هوية نرجسية مفبركة من زجاج، يهددها أي اختلاف وتحمي نفسها بالستر والخداع على اساس انه سلاح «الضعفاء»... فيما معرفة النفس، وعدم الخوف من الجَهر بعيوبها، خاصة أمام الاعداء، هما نقطة الضعفاء الاقوى.

أما الحاجة الثانية فهي معرفة الغرب نفسه؛ والاعتماد على «الصورة» يلغي فكرة هذه المعرفة من الأصل: فبانكبابها على رصد ما يشوّهها و «الرد» على هذا التشويه، لا تعود تعرف عنه غير السلبي من تصوراته لنا وعنا.

ووزراء الإعلام العرب، القابضون على الغالبية العظمى من وسائل إعلام بلدانهم، واحيانا بلدان غيرهم الشقيقة، ليسوا الجهة الصالحة للقيام بهذه المهمة المعرفية، المزدوجة والطويلة. الغرب الاميركي الذي على شاشاتهم، إما غول أعمى يأكل الجميع، وإما مصدر استنساخ لكافة البرامج «المربحة».

أما نحن، من جهتنا، ففي حاجة الى إعلام يعطينا جرعات من «الحقيقة» عن أنفسنا وعن غيرنا... لعلّنا بذلك نحسن التعامل معهما ونأخذ مصيرنا بأيدينا. أما ان تبقى صورتنا هي أداتنا، فهذا ما يضيف الى هويتنا معضلة جديدة، فوق طبقات من الهوية المتخنة بالجهل او الانحطاط.

دلال البزري